المرصد

عين على الأحداث

الخميس 30 ديسمبر 2021 | 32 صفحة | العدد : 198 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

حصاد 2021 بالمغرب العربي

المهدوي: دول المغرب العربي حققت بعض الانجازات خلال 2021

المشهد السياسي المغاربي في 2021.. آمال الحلول المؤجلة

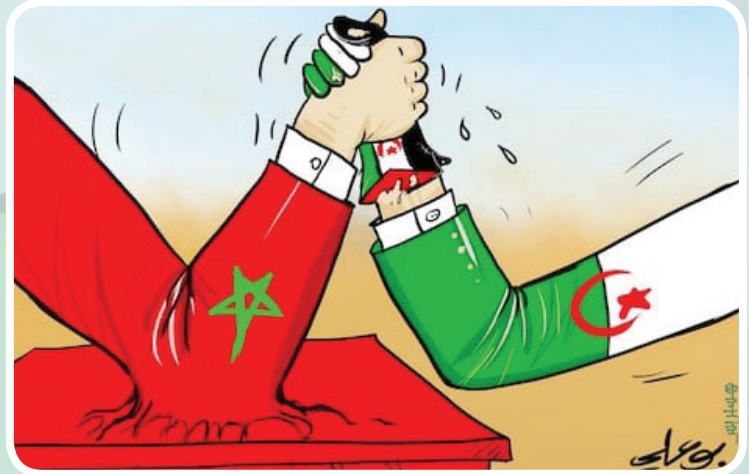

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

دول المغرب العربي تطوي عاما آخر من الأزمات

بالرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على اعلان الاتحاد المغاربي،الذي جاء مع تنامي الوعي الاقليمي بضرورة الاندماج وتوحيد الجهود للنهوض بالمنطقة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا،فان المنظومة المغاربية لازالت عاجزة عن تحقيق هذا الحلم في ظل الأزمات التي تعصف بدول المنطقة واستمرار مسلسل الخلافات التي أوقفت مسيرة الوحدة.

شهدت العلاقات بين ليبيا وتونس توترا في ظل تبادل الاتهامات بتصدير الارهاب،حيث اتهم رئيس الحكومة الليبية، عبد الحميد الدبيبة تونس ضمنا بتصدير الإرهاب إلى بلاده.

شهد العام 2021 تصاعد التوتر بين الجارتين المغرب والجزائر وذلك بعد إعلان الأخيرة في 25 أغسطس/ آب الماضي، عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الرباط، جراء ما أسمته «استفزاز المملكة المغربية (للجزائر) الذي بلغ ذروته»، و«تخليها عن الالتزامات الأساسية للعلاقات مع الجزائر»، الأمر الذي وصفته الرباط بـ«الاتهامات المجانية».

وفي 31 أكتوبر من العام 2021،أعلن الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، قراره عدم تجديد عقد استغلال خط أنابيب الغاز الذي يزود إسبانيا بالغاز الجزائري مرورا بالمغرب،وأرجع بيان رئاسة الجمهورية الجزائرية عدم التجديد إلى ما سماها «الممارسات ذات الطابع العدواني من المملكة المغربية»،وفق نص البيان.

وكانت الجزائر تزود منذ العام 1996 إسبانيا

شهد العام 2021،تصاعد التوتر بين الجارتين المغرب والجزائر وذلك بعد إعلان الأخيرة في 25 أغسطس/آب الماضي، عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع الرباط.

والبرتغال بنحو 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا عبر خط أنابيب المغرب العربي-أوروبا .وتحصل الرباط سنوياً على نحو مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ما يمثل 97 بالمئة من احتياجاتها . ويحصل المغرب على نصفها في شكل حقوق طريق مدفوعة عينياً، والنصف الآخر يشتريه بثمن تفاضلي، وفق خبراء.

وفي 03 نوفمبر 2021،اتهمت الجزائر المغرب بقتل ثلاثة من مواطنيها في قصف قالت إنه وقع في المنطقة الحدودية بين موريتانيا و الصحراء الغربية المتنازع عليها متوعدة أن الأمر «لن يمر دون عقاب».وقال بيان للرئاسة الجزائرية إن قصفا استهدف شاحنات جزائرية تجارية أثناء تنقلها بين العاصمة الموريتانية نواكشوط و مدينة ورقلة جنوبي الجزائر.

ولم يردّ المغرب بشكل رسمي على الاتّهامات الجزائرية، وإن كانت وسائل إعلام مغربية قد نقلت عن مسؤول رفيع المستوى نفي الرباط شنّ قواتها العسكرية أيّ غارات جويّة سواء داخل الجزائر أو موريتانيا، في حين نقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن «مصدر مطلع» لم تسمه قوله «إن كانت الجزائر تريد الحرب، فالمغرب لا يريد ذلك».

التوتر بين البلدين تجاوز حدود التصريحات والاتهامات الى تحشيد عسكري على الحدود حيث قال موقع «موند أفريك»في تقرير نشره أن «هناك توترا خطيرا ملموسا في المنطقة، لا سيما أن الجيش الجزائري يعزز وجوده على الحدود المغربية الموريتانية».وأشار إلى ما نشرته صحيفة «لارازون» الإسبانية من صور بالأقمار الصناعية تظهر نشر بطاريات صواريخ للجيش الجزائري

تقدمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا باقتراح إلى مجلس النواب لتأجيل الانتخابات الرئاسية شهرا بحيث تتم في 24 يناير 2022.

أمام الحدود المغربية.

الخلافات المغربية الجزائرية لم تكن وحدها التي تطفو على سطح الأحداث في العام 2021،فقد شهدت العلاقات بين ليبيا وتونس توترا في ظل تبادل الاتهامات بتصدير الارهاب،حيث اتهم رئيس الحكومة الليبية، عبد الحميد الدبيبة تونس ضمنا بتصدير الإرهاب إلى بلاده،قائلا في هذا السياق،»من أين وفد علينا أكثر من 10 آلاف إرهابي؟ لقد أتوا من الخارج، خاصة من بعض الدول المجاورة».

وأكد الدبيبة إنه أرسل وفدا إلى تونس للتفاهم بخصوص اتهامهم بالإرهاب، مضيفا :»إن كانت تونس تريد بناء علاقات حقيقية فلا بد من احترام دول الجوار، لأن ليبيا متفطنة لكل الألاعيب الدولية»، بحسب تعبيره.

وقوبلت تصريحات الدبيبة برفض تونسي جاء على لسان وزير خارجيتها عثمان الجرندي خلال لقائه نظيرته الليبية نجلاء المنقوش،حيث عبر الوزير التونسي عن «استغراب بلاده من تصريحات الدبيبة، ورفضها لها»،وقالت وزارة الخارجية التونسية في بيان لها نشرته على صفحتها بموقع «فيسبوك»، إن الجرندي اعتبر هذه «التصريحات مجانبة للحقيقة، لا سيما في هذا الوقت بالذات الذي تعمل فيه تونس جاهدة للإسهام الناجع في استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا وفي دول المنطقة».

وأشارت إلى أن تونس هي أيضا «الصوت المدافع عن ليبيا في المحافل الإقليمية والدولية، وخاصة في مجلس الأمن»،ولفتت الخارجية التونسية، إلى أن الجرندي ذكر أن «أمن واستقرار ليبيا من أمن واستقرار تونس، وبأن البلاد مستهدفة بدورها بالإرهاب، وأنّ تونس لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال قاعدة لتصدير الإرهاب أو مصدرا لتسلل الجماعات الإرهابية إلى ليبيا».

وجاءت تصريحات الدبيبة ردا على تقارير اعلامية تونسية قالت إن المئات من العناصر المتطرفة في ليبيا تستعد لدخول تونس للقيام بأعمال فوضى، وتنفيذ مخططات إرهابية.واعتبر المكلف بالإعلام باسم الاتحاد العام التونسي للشغل، غسان القصيبي، في تدوينة على حسابه في موقع «فيسبوك»، أن ترويج الأكاذيب والأخبار المغلوطة في تونس كان سببا لمهاجمة الدبيبة لتونس، في سياق الدفاع عن بلاده.

وفي محاولة لتدارك الأزمة بين البلدين،أكد رئيس الحكومة الليبية المؤقتة، عبدالحميد الدبيبة،عبر تدوينة نشرها عبر صفحته على موقع «فيسبوك»،أن تونس وليبيا «شعب واحد في بلدين».وقال الدبيبة في تدوينته أن «ما ورد من ادعاءات مغلوطة بشأن الأوضاع الأمنية بين تونس وليبيا لن يؤثر على عمق العلاقة الأخوية، بين البلدين».

وبالرغم من عمق العلاقات بين البلدين فان تصريحات بعض المسؤولين من شأنها تعكير العلاقات على غرار مهاجمة رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي، خالد المشري، لقرارات الرئيس التونسي، قيس سعيد، ووصفها بـ«الانقلاب»،وتحذير مفتي ليبيا المعزول الصادق الغرياني، في قناته «التناصح» التي تبث من تركيا، الشعب التونسي مما سمّاه الانقلاب الناعم،وهو ما أعتبر تدخلا في الشأن التونسي من شانه ادخال العلاقات بين البلدين في مربع التوتر.

من جهة أخرى،شهدت دول المغرب العربي خلال العام 2021 أزمات داخلية كبيرة،ففي تونس زادت حدة الأزمة الاقتصادية وانكمش الاقتصاد التونسي بنسبة 3 %، وارتفعت البطالة إلأى 17.3%، وانهارت عائدات

بالرغم من أن منطقة المغرب العربي تحضى بموقع جيوسياسي حيوي وهام على المستوى الدول،فانها تعيش أوضاع اقتصادية واجتماعية خانقة مع مخاطر أمنية كبيرة.

السياحة، متأثرة بجائحة كورونا .وكان المواطن التونسي، أول من تأثر في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية، وما صاحبها من مستويات معيشية متدنية.

ووتاتي هذه الأزمة امتدادا للأوضاع الاقتصادية المتردية منذ سنة 2020، في ظل تباطؤ النمو ووصول الدين العام والخارجي إلى مستويات مرتفعة .وعجزت الحكومات المتعاقبة على ابتكار حلول جديدة تُغني البلاد عن تبعات الدين الخارجي في وقت تتكدس الديون الخارجية على الدولة، أصلاً وفوائد، وسط حال من عدم الاستقرار السياسي، والركود الاقتصادي.

وكانت تونس على موعد مع حدث سياسي هام مع اعلان الرئيس التونسي قيس سعيد في 25 يوليو 2021 ،عن قرارات تضمنت تعليق عمل البرلمان، ورفع الحصانة عن نوابه، وإعفاء حكومة هشام المشيشي، وتولي رئيس الجمهورية كامل صلاحيات السلطة التنفيذية ورئاسة النيابة العامة،لتتسارع بعده الخلافات بين الأطراف السياسية والتي انتقلت الى الشارع مع خروج مظاهرات مؤيدة للقرارات وأخرى رافضة.

وفي المغرب،شهد العام 2021 تنظيم انتخابات تشريعية ومحلية متزامنة لأول مرة، جاءت نتائجها مزلزلة بعد خسارة حزب «العدالة والتنمية» الاخواني،وهو ما شكل ضربة موجعة لجماعة «الاخوان» التي راهنت على بلوغ السلطة في عدد من الدول، لكن فشلها الذريع وألازمات التي رتفقت صعودها في عدة دول سارع الى اسقاطها وسط توقعات بنهايتها سياسيا في المنطقة.

وفي ليبيا،شهد العام 2021 انفراجة سياسية مع انتخاب حكومة وحدة وطنية وتوافق الاطراف الليبية على اجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 ديسمبر / كانون الأول.وبالرغم من الدعم الدولي لهذا الاستحقاق فان الاوضاع على الأرض بدت أكثر تعقيدا مع تواصل مسلسل الخلافات السياسية وتردي الاوضاع الامنية في ظل استمرار انتشار الجماعات المسلحة.

وتقدمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا باقتراح إلى مجلس النواب لتأجيل الانتخابات الرئاسية شهرا بحيث تتم في 24 يناير 2022 ،وتزامن اقتراح المفوضية مع إعلان لجنة نيابية «استحالة» إجراء الانتخابات الرئاسية في الوقت الحالي، بسبب ظروف مرتبطة بتقارير فنية وقضائية وأخرى أمنية.

بالرغم من أن منطقة المغرب العربي تحضى بموقع جيوسياسي حيوي وهام على المستوى الدولي، وتعتبر المنطقة المغاربية ذات موقع جغرافي استراتيجي كونها تقع على مفترق طرق إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وجنوب أوروبا والبحر الأبيض المتوسط،كما تعج بالثروات الطبيعية المختلفة،فانها تعيش أوضاع اقتصادية واجتماعية خانقة مع مخاطر أمنية كبيرة.ووسط خلافاتها المتجدة وأزماتها الداخلية العميقة يزداد حلم الوحدة تعقيدا وسط آمال بأن تحمل الأعوام القادمة انفراجة منتظرة منذ عقود.

المشهد السياسي المغاربي في 2021.. آمال الحلول المؤجلة

في أماكن غير عالمنا العربي، يكون رأس السنة الميلادية حدثا استثنائيا، بفضل حجم التفاؤل الذي يُسوقه المحتفلون به عبر فتح الأفاق على أحلام ستتحقق وعلى بلدان سيعم فيها الخير والسلام. لكن ذلك الحدث «التاريخي» قد يصطدم بواقع عكس الذي يُصوّر لنا عندما نقترب من السياسة في مجتمعات مثل مجتمعنا العربي وفي منطقتنا المغاربية، التي تعيش على وقع العثرات الكثيرة منذ سنوات دون أن يلوح لها ضوء في الأفق ينهي «سنوات ضياعها».

فالحديث عن السياسة في الواقع المغاربي في العشرية الأخيرة إذا استثنينا موريتانيا الباحثة عن هدوئها الخاص، يأخذنا إلى سجل حافل بالخيبات والأزمات التي مازالت تنتظر الحل، وهذه السنة ليست استثناء، حيث تعيش أغلب الدول على وقع تأثيرات الصراع السياسي وأزمات الاقتصاد والأمن وحتى الخلافات البينية. ومع كل حصاد سنوي يجد المتابع نفسه أمام مشاكل لا حصر لها، والسنة التي مرّت لم تشذّ عن سابقاتها بالنظر إلى الأزمات التي يعيشها كل بلد.

شريف الزيتوني

ليبيا... انتخابات تهددها الحسابات الخاصة

كان الليبيون قبل عام من الآن ينتظرون تاريخ 24 ديسمبر بأمل كبير. كل المؤشرات وقتها كانت تشير إلى الوصول إلى موعد انتخابي ينهي حالة الأوضاع المؤقتة، ويوقف نزيف الأزمة التي طالت. حتى قوى الخارج كانت على قناعة أن لا حل لليبيا إلا بإجراء انتخابات يقرر الشعب فيها مصيره، والاتفاق السياسي الذي وقّع وقتها، إضافة إلى نجاحه في إيقاف حرب «الأشقاء»، فقد أفرز أيضا حكومة موحدة أنهت الانقسام وبشرت بمستقبل أفضل لبلد أنهكته الخلافات والاقتتال.

لكن ولأن التعقيدات كبيرة، والحسابات قد لا تذهب فيما يريد الشعب، وصل التاريخ المحدد دون النجاح في إجراء الانتخابات. الحجج الظاهرة تقول أن الاستعدادات الكبيرة لم تنجح في توفير كل الظروف لنجاح العرس الانتخابي، لكن هناك أشياء خفية تشير إلى أن الخلافات مازالت قائمة والثقة مازالت مهتزة بين الفرقاء، وهذا يفهم حتى من تناقض المواقف بين من يريد التاريخ المحدد للانتخاب وبين من يسعى إلى التأجيل وهذا ما حصل في الأخير بتحديد يوم 24 يناير لإجراء الرئاسيات، بعد أن فشلت المفوضية العليا في حسم ملفات المترشحين.

وعلى الرغم من تحديد تاريخ جديد، إلا أن بعض

الأصوات داخل ليبيا، تلمح إلى أن الإشكال ليس الوقت، بل التفاهمات التي مازالت بعيدة، فبعض الأطراف تريد تعديل بعض القوانين لغايات تعلمها هي قبل غيرها، وأخرى تريد كتابة دستور تُركِّزُ على ضوئه كل المؤسسات مستقبلا، وأطراف تسعى لإجراء الانتخابات وعبرها يتم تحضير هيئات وطنية تؤسس للمرحلة المقبلة، بما يعني أن الاتفاق الموقع قبل عام ما هو إلا حالة إنقاذ من الغرق لا تضمن استمرار الحياة للغريق فيها.

أشياء كثيرة طرأت في السنة الجديدة في ليبيا، فرقاء اجتمعوا بعد عداء السنوات، زيارات أشخاص إلى مناطق كانت إلى وقت قريب «ممنوعة» عليهم، استقالات من مؤسسات فاعلة بهدف الترشح للانتخابات، وغيرها من المفاجآت التي لم تكن تخطر على بال أكبر المتفائلين. لكن اللافت في العام الجديد في ليبيا هو عودة سيف الإسلام نجل الزعيم الراحل معمر القذافي، إلى الواجهة وتقديم ترشحه للانتخابات الرئاسية. معمم بعمامة والده، وناظرا بدقة إلى كاميراوات المصورين، وواثقا في نفسه أمام خصوم يترصدونه في الطريق، خرج سيف الإسلام طالبا ثقة شعب يئس ممن تاجر بدمائه، ومؤمن بأن البلد يحتاج شخصا خارج الصراعات المستحدثة وقادرا على إعادة ليبيا إلى هيبتها القديمة.

عودة سيف الإسلام إلى الواجهة لا تعني أبدا عودته إلى حكم البلاد. في بعض المراحل الحاسمة ثقة الشعب لا تكون حاسمة دائما. هناك حسابات في الداخل والخارج هي الذي تأخذ الأمور إلى مساراتها المرغوبة، والقذافي الابن هنا يصارع على أكثر من واجهة؛ واجهة الداخل التي تعرف أن منافسا قويا عاد إلى الواجهة وتتخوف أن يخطف منها مواقعها وهي أطراف قد تختلف بينها حد الاقتتال لكن في معركة المواقع قد تكون في صف واحد.

كما أن حسابات الخارج قد تحدد ممثلي المستقبل في السياسة الليبية، وسيف الإسلام يبدو مركزا جيدا في تحديد تحالفاته، بل الأقرب أنه لا يراهن على قوى بعينها، بل على الإرادة الداخلية، وهذا ليس سهلا، خاصة أن القوى الخارجية أغلبها كان مشاركا في الإطاحة بنظام والده وتتخوف من أن لا

ككل المراحل السابقة كانت قضية الصحراء الغربية، هي نقطة الخلاف الرئيسي بين الجزائر والمغرب. ففي الوقت الذي تنفي الدبلوماسية الجزائرية أي دور لها في دعم فكرة انفصال الصحراء عن المغرب، تتهم الرباط جارتها بأنها جزء من المشكل وسبب في مزيد توتير الوضع في المنطقة وهو ما لا يمكن السكوت عنه.

العام الجديد كان في تونس أيضا استثنائيا. فبعد أزمة كبيرة على المستويين السياسي والاقتصادي دامت لحوالي 6 أشهر، وانعدام مناخ الثقة بين مؤسسات الدولة، اتخذ الرئيس التونسي قيس سعيّد يوم 25 يوليو، قرارا بإقالة الحكومة وتجميد البرلمان، من خلال الاعتماد على فصل دستوري يخص حالة الخطر الذي يهدد مستقبل البلاد، في حدث وصف بالزلزال السياسي.

أشياء كثيرة طرأت في السنة الجديدة في ليبيا، فرقاء اجتمعوا بعد عداء السنوات، زيارات أشخاص إلى مناطق كانت إلى وقت قريب «ممنوعة» عليهم، استقالات من مؤسسات فاعلة بهدف الترشح للانتخابات، وغيرها من المفاجآت التي لم تكن تخطر على بال أكبر المتفائلين.

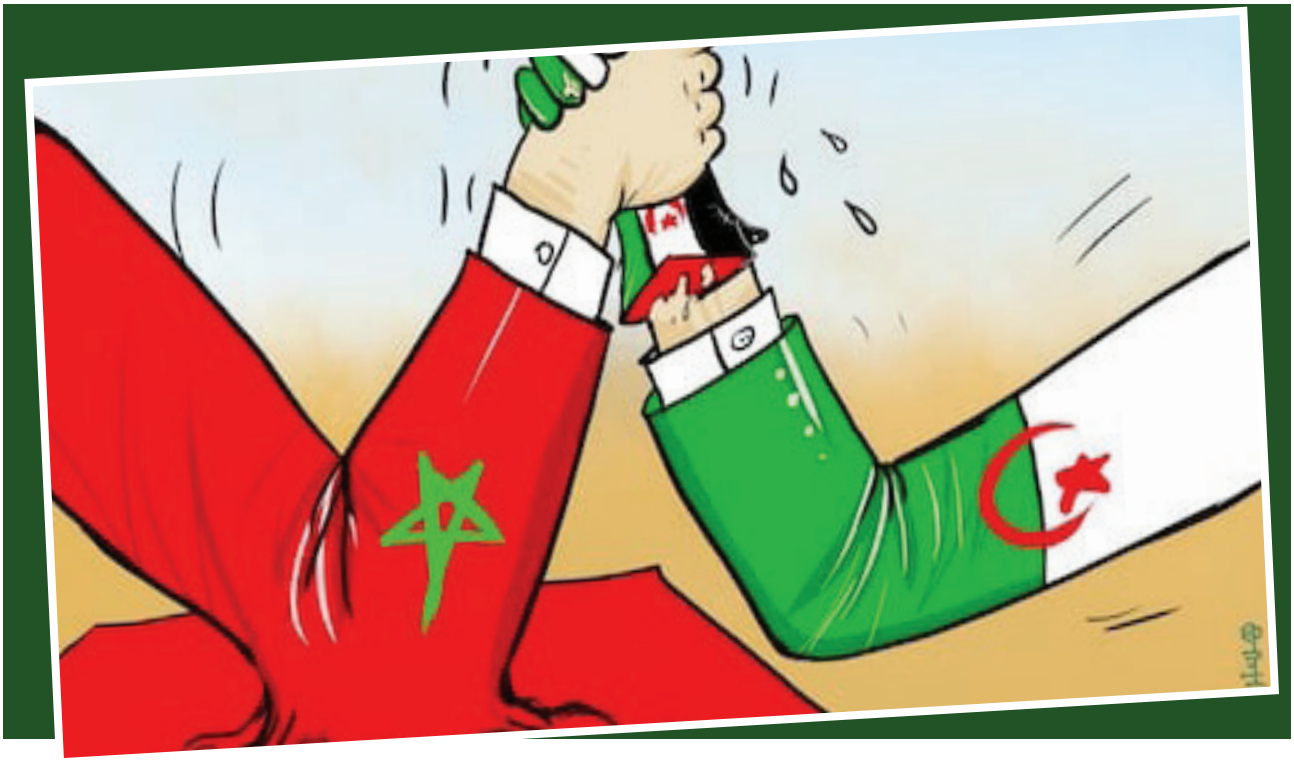

يكون ضمن الاستراتيجيات المرسومة للمنطقة.

تونس... إجراءات رئاسية بخيارات غامضة

العام الجديد كان في تونس أيضا استثنائيا. فبعد أزمة كبيرة على المستويين السياسي والاقتصادي دامت لحوالي 6 أشهر، وانعدام مناخ الثقة بين مؤسسات الدولة، اتخذ الرئيس التونسي قيس سعيّد يوم 25 يوليو، قرارا بإقالة الحكومة وتجميد البرلمان، من خلال الاعتماد على فصل دستوري يخص حالة الخطر الذي يهدد مستقبل البلاد، في حدث وصف بالزلزال السياسي، ثم أعقب الإجراءات الأولى بقرارات في المدة الأخيرة تخص تاريخ الانتخابات المبكرة والعمل على إصلاحات دستورية تتم عبر الاستفتاء الشعبي.

القرار الذي اتخذه الرئيس التونسي، عرف تأييد نسبة كبيرة من الشعب التونسي، حيث خرجت أصوات مؤيدة كثيرة للشوارع معتبرة أن ما قام به سعيّد هو عملية إنقاذ لسنوات من الخراب شاركت فيها أطراف عدة، على رأسها حركة النهضة، بينما اعتبرت أطراف أخرى أن ما قام به الرئيس انقلاب يجب العمل على رفضه بالمظاهرات والاحتجاجات وإلى اليوم تحاول أن تحرّض الشارع للخروج، لكن دون أن يكون لذلك تأثير كبير.

لكن بعيدا عن منطق التأييد والرفض اللذين يبقيان حالة عاطفية غير خاضعة للعقل، وغير قادرة على التغيير، هناك واقعا ثابتا، أن البلاد مازالت في حالة أزمة خاصة على المستوى الاقتصادي، حيث

فالحديث عن السياسة في الواقع المغاربي في العشرية الأخيرة، يأخذنا إلى سجل حافل بالخيبات والأزمات التي مازالت تنتظر الحل، وهذه السنة ليست استثناء، حيث تعيش أغلب الدول على وقع تأثيرات الصراع السياسي وأزمات الاقتصاد والأمن وحتى الخلافات البينية.

مشاكل كثيرة متواصلة في المغرب العربي ولا أفق لحلها جميعا، وصراعات سياسية مباشرة وغير مباشرة لا تؤشر لانفراج قريب، لكن يبقى الأمل معقودا بأن هناك أهل حكمة قادرين على تجاوز الخلافات والنظر إلى المستقبل بتفاؤل أكبر

يؤكد جل الخبراء أن ما تعيشه البلاد قد يؤدي إلى نتائج غير محسوبة العواقب وهذا ما بدأ الرئيس نفسه بفهمه من خلال إرسال رسائل طمأنة بتجاوز الصعوبات خاصة المتعلقة بالميزانية.

الجزائر والمغرب... تصاعد الخلاف المتوارث

في الوقت الذي تسعى فيه الدول إلى تجاوز خلافاتها والنظر إلى المستقبل بأكثر هدوء ووعي. مازالت الخلافات المغربية الجزائرية تراوح مكانها. وإذا كانت السنوات الماضية هادئة نسبيا، كان العام 2021، مؤشرا إلى عودة التوتّر الذي بلغ في فترات درجة الخطر، عندما كانت المنابر الإعلامية والهيئات الدولية ساحات اتهام واتهامات بطرق مباشرة وغير مباشرة، تسببت في قطع الاتصال الدبلوماسي وإدخال البلدين في نفق هما في غنى عنه.

وككل المراحل السابقة كانت قضية الصحراء الغربية، هي نقطة الخلاف الرئيسي بين البلدين. ففي الوقت الذي تنفي الدبلوماسية الجزائرية أي دور لها في دعم فكرة انفصال الصحراء عن المغرب، تتهم الرباط جارتها بأنها جزء من المشكل وسبب في مزيد توتير الوضع في المنطقة وهو ما لا يمكن السكوت عنه.

سنة جديدة تنتهي في المنطقة المغاربية، لم تشذّ كثيرا عن سابقاتها. مشاكل كثيرة متواصلة ولا أفق لحلها جميعا، وصراعات سياسية مباشرة وغير مباشرة لا تؤشر لانفراج قريب، لكن يبقى الأمل معقودا بأن هناك أهل حكمة قادرين على تجاوز الخلافات والنظر إلى المستقبل بتفاؤل أكبر لكي تبني المنطقة مشاريعها نحو تكتل واحد قادر في كل وقت على تغيير واقعها المعقّد.

الاقتصاديات المغاربية خلال 2021.. بين الانتعاش والتعثر

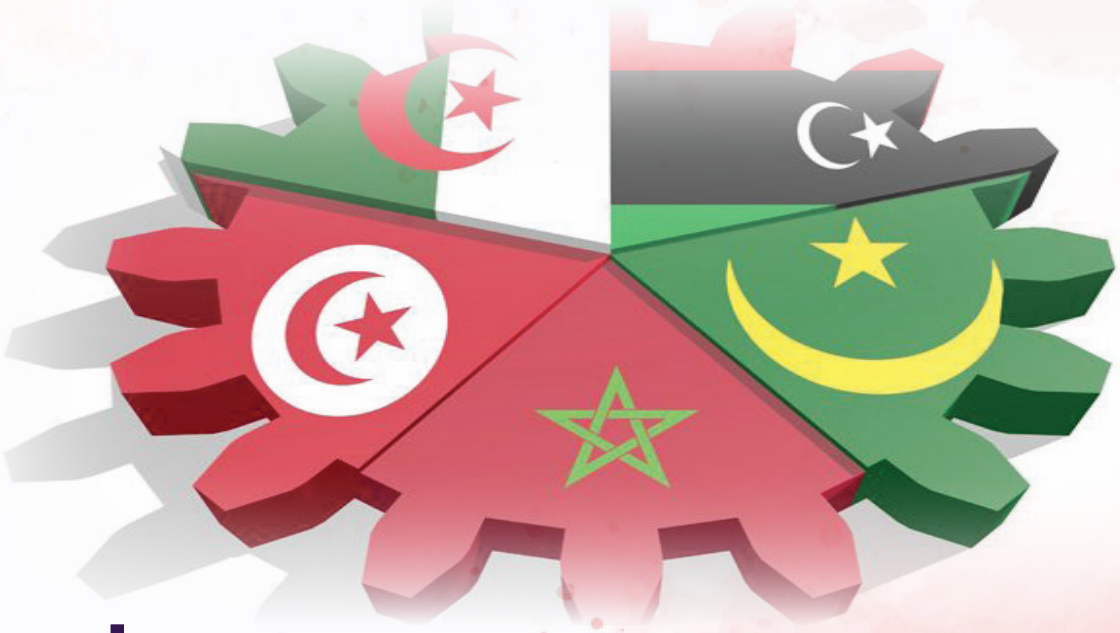

لم يختلف العام 2021 كثيرا عن سابقه من الناحية الاقتصادية في بلدان المغرب العربي حيث مازالت البلدان المغاربية ترزح تحت ثقل «الكارثة الاقتصادية» التي عمقتها الأزمة الوبائية وحملات الإغلاق التي أغرقت العالم أجمع في أسوأ ركود عالمي منذ عقود. فرغم تخفيف قيود الوباء في بعضها إلا أن هبوط مؤشراتها الاقتصادية الرأسي السريع لم ينقذها من براثن الأزمة الاقتصادية الخانقة.

نجاة فقيري

اختلفت نسب النمو والإنكماش بين الدول المغاربية مرتبطة بذلك بعدة عوامل منها السياسي والوبائي والأمني.

أظهرت الأرقام الرسمية الجزائرية ارتفاعا ملحوظا في صادرات المحروقات بنسبة 60 في المائة

اختلفت نسب النمو والإنكماش بين الدول الشقيقة مرتبطة بذلك بعدة عوامل منها السياسي والوبائي والأمني، فالدول المغاربية الأقل استقرارا كانت الأكثر تأثرا على غرار تونس وليبيا بينما شهدت المغرب والجزائر وموريتانيا انتعاشة طفيفة رغم الوباء والإغلاق. ففي حين حملت انتعاشة القطاعات الحيوية العالمية كالنفط والتبادلات التجارية مؤشرات إيجابية إلا أن الأزمات وعدم الاستقرار حالت دون تحقيق التوقعات المنشودة للاقتصادات المغاربية.

الاقتصاد الجزائري..ينتعش رغم إغلاقات كورونا الصارمة

شهدت بداية 2021 عودة تدريجية للنشاط الاقتصادي في الجزائر، رغم الإغلاق الصارم الذي فرضته بسبب الوباء، وما نتج عنه من خسائر فادحة خلال العام 2020. يؤكد الخبراء أن السياسات الجزائرية كانت ناجعة إلى حد ما بحديها من جهة تصديا للوباء ومن جهة أخرى لإنعاش الاقتصاد المتداعي جراء الإغلاق.

أكد صندوق النقد الدولي آواخر شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بعد الانتهاء من مشاورات المادة الرابعة التي يجريها مجلسه التنفيذي مع الجزائر لعام 2021، إن الاقتصاد الجزائري يتعافى تدريجيا من تداعيات جائحة كوفيد19 والصدمات التي شهدتها أسواق النفط في 2020. مفيدا أنه

الدول المغاربية الأقل استقرارا كانت الأكثر تأثرا على غرار تونس وليبيا بينما شهدت المغرب والجزائر وموريتانيا انتعاشة طفيفة رغم الوباء والإغلاق

من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد في 2021 و2022.

من جانبه توقع صندوق النقد العربي نمو اقتصاد الجزائر بحوالي 4.5.5 في المائة خلال 2021، حسب تقريره الـ15 حول «آفاق الإقتصاد العربي» وأشار التقرير إلى أن الجزائر سجلت «تعافي ملحوظ» خلال العام 2021 في عدد من القطاعات الاقتصادية الجزائرية بما يشمل «الصناعة و قطاع البناء والأشغال العمومية والري والخدمات غير المسوقة والمحروقات».

و ربط صندوق النقد العربي هذا التعافي بالارتفاع المسجل في الأسعار العالمية للنفط والاستثمارات في قطاع المحروقات إضافة إلى عملية التلقيح ضد فيروس كورونا التي «ستسمح بإعادة الاستئناف الكامل للنشاطات الاقتصادية المختلفة».

أظهرت الأرقام الرسمية الجزائرية ارتفاعا ملحوظا في صادرات المحروقات بنسبة 60 في المائة،

فيما سجلت الصادرات خارج المحروقات مستوى تاريخيا محققة نحو 5 مليارات دولار بزيادة 160 في المائة مقارنة بسنة 2020. وفي مقابل ارتفاع الصادرات، سجلت الواردات انخفاضاً ملموسا لتصل إلى 30 مليار دولار، أي نصف قيمتها قبل 10 سنوات، ويتعلق الأمر بـ«انخفاض هيكلي وليس ظرفيا»، حسب تصريحات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون.

الاقتصاد المغربي.. يتعافى تدريجيا رغم الخسائر الفادحة

أكد المندوب السامي للتخطيط بالمغرب أحمد لحليمي في تصريحات إعلامية، أن نمو الناتج الإجمالي سيكون أعلى بكثير من التوقعات التي سبق وأن أعلنتها المندوبية في بداية العام، والتي حددتها في 4.5 في المائة، متوقعا أن يرتفع معدل نمو الاقتصاد الوطني إلى 5 في المائة مع نهاية سنة 2021.

ومن جانبه أعلن صندوق النقد الدولي بداية الشهر الحالي أن الاقتصاد المغربي يتعافى، مع توقع نمو يصل إلى 6, 3% في العام 2021،وهو أحد أعلى المعدلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبحسب رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى المغرب، روبيرتو كارداريلي، فإن الاقتصاد المغربي «استعاد معظم ما فقده تقريبا خلال الركود العالمي الحاد العام 2020» والذي سبّبته الجائحة الوبائية.

وفي الخطاب الذي ألقاه العاهل المغربي من القصر الملكي، أمام الجلسة الأولى للبرلمان أكد الملك المغربي محمد الخامس إن اقتصاد بلاده يشهد «انتعاشا ملموسا» رغم الآثار «غير المسبوقة» لجائحة كورونا، متوقعا أن يحقق المغرب نسبة نمو (بالناتج المحلي الإجمالي) تفوق 5.5 في المئة سنة 2021، وهي نسبة لم تتحقق منذ سنوات، وتعد من بين الأعلى على الصعيدين الجهوي والقاري».

تعتبر السياحة، أحد أهم الركائز الأساسية في الاقتصاد المغربي اذ تساهم بحوالي 7 بالمائة في الناتج المحلي الاجمالي ومصدرا مهما للعملة الصعبة ولتوفير مواطن الشغل المتضرر الأكبر من تداعيات كورونا والأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت بالمغرب وأغلب الدول المغاربية والعالمية. وقد تكبد هذا القطاع خسائر قدرت بمليارات الدولارات بفعل تداعيات الوباء خلال السنتين المنصرمتين، ولا يزال يعاني من التأثيرات السلبية للوباء خاصة مع ظهور المتحور الجديد أوميكرون

أعلن صندوق النقد الدولي بداية الشهر الحالي أن الاقتصاد المغربي يتعافى، مع توقع نمو يصل إلى 6.3 % في العام 2021،وهو أحد أعلى المعدلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الذي اضطر المغرب لإغلاق حدوده لمدة 15 يوم الشهرالماضي.

وقد أفادت مندوبية التخطيط المغربية في بيان لها، حسب وكالة الأنباء المحلية، حول الوضعية الاقتصادية خلال الفصل الثاني من سنة 2021 بأن هذا الانتعاش تحقق بفضل الارتفاع الملحوظ للنشاط الفلاحي بنسبة 18.6 بالمائة والأنشطة غير الفلاحية بنسبة 14.8 بالمائة. وأضافت المندوبية أن النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من السنة الجارية كان مدعوما أيضا بانتعاش الطلب الداخلي، الذي يقود النمو الاقتصادي والتحكم في التضخم. مؤكدة أن الاقتصاد المغربي يسير في الطريق الصحيح منذ بداية السنة الجارية وذلك بفضل حملة التلقيح والتعافي لدى الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين في إطار تحسن الوضع الوبائي.

الاقتصاد الموريتاني..الأكثر صمودا رغم المؤشرات المعتدلة

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الموريتاني نموا بنسبة 3.1بالمائة و5.6 بالمائة في العامين الحالي والمقبل، بعد انكماش بلغت نسبته 2.2 بالمائة في عام 2020. وقد بلغ إجمالي الناتج المحلي لموريتانيا 8.18 مليار دولار في عام 2020، ومن المتوقع أن يصل حجم الاقتصاد إلى 9.24 مليار دولار هذا العام بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

تؤكد الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن موريتانيا تمتلك موارد كبيرة للطاقة المتجددة يمكن تطويرها لتعزيز نمو الاقتصاد وتحسين الوصول إلى الكهرباء، خاصة عبر مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وأفاد البنك الدولي في تقرير له إن قطاع المعادن

تكبد هذا القطاع السياحي بالمغرب خسائر قدرت بمليارات الدولارات بفعل تداعيات الوباء خلال السنتين المنصرمتين .

من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الموريتاني نموا بنسبة 3.1 بالمائة و 5.6 بالمائة في العامين الحالي والمقبل.

ونشاط التعدين خلال العامين الماضيين، أنقذ الاقتصاد الموريتاني من الانهيار بسبب التداعيات القوية للجائحة العالمية مشيرا إلى أن تضرر قطاعات الصيد والتجارة والنقل والخدمات هو السبب الأول في هذا التراجع. ولكن التأثر السلبي لهذه القطاعات على أداء الاقتصاد، عوضه الأداء الجيد لقطاع التعدين والمساعدات وخفض الدين التي قدمها المانحون الدوليون.

يعتمد الاقتصاد الموريتاني أساسا على صادرات المعادن، خاصة الحديد، بالإضافة إلى ثروة سمكية طائلة ذلك إضافة إلى الزراعة والثروة الحيوانية الهامة والمتنوعة التي تصل مساهمتها إلى أكثر من 26 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. وفي إطار نجاحها في احتواء الأزمة الوبائية بأخف الأضرار البشرية والإقتصادية قدم صندوق النقد الدولي تهنئة لموريتانيا وذلك على خلفية الخطة الاقتصادية والمالية التي انتهجتها حكومة الرئيس الموريتاني محمد الشيخ الغزواني في مواجهة جائحة كوفيد 19.

الاقتصاد التونسي..تواصل الركود في ظل أفق مجهول

يؤكد الخبراء والمحلّلون أن الاقتصاد التونسي يمر بأسوأ فتراته على الإطلاق في هبوط رأسي حاد متواصل لكل مؤشراته الحيوية التي تنذر بأسوأ التوقعات خاصة مع المحادثات المتعثرة مع صندوق النقد الدولي إضافة إلى غياب الحلول المحلية وسط أزمة سياسية خانقة.

بعد «عشرية سوداء» أطاحت بعديد الركائز التنموية وعطلت دواليب الدولة حيث تداولت 14

حكومة على البلاد التونسية في 10 سنوات فقط مشتتة بذلك كل سبل الإصلاح خاصة مع تسلل الأحزاب والساسة و«الفاسدين» إلى سلطات القرار ما جعل من تونس تغرق في المديونية والعجز وتدهور المقدرة الشرائية في ظل وضعية اجتماعية صعبة تنذر«بانفجار قريب» إن لم يتم اتخاذ القرارات والحلول المناسبة من سلطات القرار الحالية.

جاءت توقعات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بانتعاشة متواضعة للاقتصاد التونسي بنسبة 2.5 بالمائة لسنة 2021 و3.3 بالمائة للسنة المقبلة وتوقعات البنك الإفريقي للتنمية بنسبة 2 بالمائة، مخالفة للتوقعات المتفائلة من صندوق النقد العربي الذي توقع انتعاشة بنسبة 3.9 بالمائة خلال سنة 2021 و3 بالمائة للسنة المقبلة، فيما توقع صندوق النقد الدولي نموا بنسبة 3 بالمائة في تونس لسنة 2021 و3.3 بالمائة في 2022.

يعيش الاقتصاد التونسي وضعا كارثيا وأرقاما «تصعب مهمة الرئيس التونسي والحكومة الجديدة» فعلى عكس التوقعات، استهلت البلاد العام الحالي بتسجيل انكماش بنسبة 1.7 بالمائة في الربع الأول من العام ليسجل نموا طفيفا في الربع الثالث بنسبة 0.3 بالمائة. أما نسبة التضخم ارتفعت إلى 6.4 بالمائة في نوفمبر/تشرين الثاني، كما تشهد نسبة

أفاد البنك الدولي في تقرير له إن قطاع المعادن ونشاط التعدين خلال العامين الماضيين، أنقذ الاقتصاد الموريتاني من الانهيار بسبب التداعيات القوية للجائحة العالمية

النمو تراجع متواصل من 2013. كذلك تجاوز حجم الدين العام 100 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان 43 بالمائة إبان الثورة التونسية. كل هذه المؤشرات الرئيسية ألقت بضلالها على المؤشرات الثانوية المرتبطة بها كالبطالة وغيرها.

تسعى تونس لوقف هذا النزيف الحاد خاصة مع بلوغ الدين العام مستويات قياسية، وتفاقم العجز

توقعات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بانتعاشة متواضعة للاقتصاد التونسي بنسبة 2.5 بالمائة لسنة 2021 و3.3 بالمائة للسنة المقبلة وتوقعات البنك الإفريقي للتنمية بنسبة 2 بالمائة .

في الميزانية، وارتفاع نسب البطالة والتضخم، مع تراجع النمو الاقتصادي من خلال مزيد من التداين في مفاوضات حثيثة متعثرة مع النقد الدولي والبحث عن شراكات محلية وإقليمية وعربية ودولية ذلك إضافات إلى مشروع ميزانية تم إصداره خلال الأيام القليلة الماضية والذي قدم حلولا مثيرة للجدل من شأنها أن تلقي بضلالها الوخيمة على الوضع الاجتماعي الصعب أساسا.

الاقتصاد الليبي..مشروط بالوحدة والاستقرار

على عكس باقي الاقتصاديات المغاربية لم يكن الاقتصاد الليبي، يعاني فقط من الجائحة والإغلاق بل كانت العوامل كثيرة بقدر التداعيات. فالبلد النفطي الغني المتربع على مساحة شاسعة من الخريطة المغاربية والإفريقية عانى لسنوات من الفوضى والصراع والانقسامات الحادة في كل مؤسساته الحيوية وسلسلة «مدمرة» من الإغلاقات المتواصلة التي طالت منشآته النفطية.

رغم التفاؤل الذي يحف الاقتصاد الليبي خاصة مع عودة ضخ النفط وانتعاشه عالميا، فإن الوضع العام بالبلاد يتأرجح بين الاستقرار والتأزم خاصة بعدما صاحب الترشحات الرئاسية من توترات بلغت حد تأجيل الانتخابات الليبية التي كانت تحمل معها آمالا وتوقعات إيجابية كثيرة.

يقول للبنك الدولي في تقرير له قبل تأجيل الاستحقاق الانتخابي «إذا حققت العملية السياسية

رغم التفاؤل الذي يحف الاقتصاد الليبي خاصة مع عودة ضخ النفط وانتعاشه عالميا، فإن الوضع العام بالبلاد يتأرجح بين الاستقرار والتأزم

تقدما إيجابيّا وبقي الوضع الأمني مستقرّا، فإن ليبيا ستواصل مسارها نحو التعافي الاقتصادي. وإذا ظل التقارب الحالي على المسار المقرر، وأُجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنجاح في موعدها بطريقة سلمية، ولم يتوقف إنتاج النفط، فمن المتوقع أن تسجل ليبيا معدل نمو في إجمالي الناتج المحلي يبلغ أكثر من 70 بالمائة في عام 2021».

ويضيف التقرير ذاته أنه «في أعقاب انكماش اقتصادي هائل في عام 2020، يشهد قطاع الهيدروكربونات الليبي بوجه خاص، وبالتالي الاقتصاد الليبي بوجه عام، انتعاشاً كبيراً» خاصة مع استعادة إنتاج النفط مستوياته المسجلة في عام 2019 (1.2 مليون برميل يوميّاً)، حسب التقرير.

من جهته توقع صندوق النقد العربي أن يحقق الاقتصاد الليبي نموا حقيقيا خلال العامين 2021 و2022، وذلك في ظل المسار السياسي الذي ينتهجه الفرقاء الليبيون والإستقرار النسبي للوضع الداخلي. تبقى هذه التوقعات «توقعات» خاصة في ظل الوضع الحالي بالبلاد وتأجيل الانتخابات وغياب شخصية توافقية تقود البلد النفطي إلى بر الأمان.

الاوضاع الامنية في دول المغرب العربي في 2021

يعتبر الأمن مطلب أساسي في العلاقات الدولية، ليس فقط في المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات ما بين الدول، الأكثر من ذلك أنه أصبح من الضروريات التي تسعى لتحقيقها السياسات الخارجية للدول.

رامي التلغ

يصنّف الملف الأمني بدرجة بالغة الأهمية إذ يعتبر من أبرز التحديات أمام عملية إستئناف البناء المغاربي المشترك إلا أن هذ الملف يطرح عديد الإشكالات خاصة في مناخ يتّسم بالصراع وغياب منطق الحوار الحقيقي.

ويصنّف الملف الأمني بدرجة بالغة الأهمية إذ يعتبر من أبرز التحديات أمام عملية إستئناف البناء المغاربي المشترك إلا أن هذ الملف يطرح عديد الإشكالات خاصة في مناخ يتّسم بالصراع وغياب منطق الحوار الحقيقي.

ويعد النظام الأمني في منطقة المغرب العربي بشمال إفريقيا تحت ضغط كبير بسبب عدة تحديات، أهمها الهجمات الإرهابية التي تنوعت في امتدادها الإقليمي وازدادت بشكل مأسوي.

و يعاني المغرب العربي من التصعيد في سباق التسلّح و التوترات السياسية بين الجزائر و المغرب جرّاء الشكاوى المتبلورة منذ ثلاثة عقود حول الصحراء الغربية.

في ذات الصدد،حذر خبراء في منطقة المغرب العربي من تصاعد نشاط الخلايا النائمة لـ«داعش» في دول المنطقة خلال الفترة المقبلة.

وبحسب الخبراء فإن الخلايا النائمة في دول المغرب العربي تتواصل فيما بينها، كما أنها تعمل وفق استراتيجية متفرقة حسب الظروف والأوضاع، التي تراها الخلايا في كل دولة.

خلال الأشهر الأخيرة شهدت معظم دول منطقة المغرب العربي عمليات إرهابية أو استباقية ألقي فيها القبض على بعض الخلايا.

خلال الأشهر الأخيرة شهدت معظم دول منطقة المغرب العربي عمليات إرهابية أو استباقية ألقي فيها القبض على بعض الخلايا.

في الأول من أبريل الجاري، قتل ثلاثة«إرهابيين» بينهم قيادي محلي في تنظيم «داعش» الإرهابي وامرأة آسيوية فجرت نفسها في مناطق جبلية بالقصرين التونسية قرب الحدود مع الجزائر.

وقال المتحدث باسم الحرس الوطني حسام الدين الجبابلي، لوكالة رويترز «تمكنت قوات الحرس من قتل إرهابي في جبل سمامة، وفجرت امرأة آسيوية كانت معه نفسها لتقتل أيضا رضيعا كان بين يديها».

وأضاف أنه في عملية ثانية بجبل المغيلة قتلت قوات الحرس والجيش في كمين الإرهابي حمدي ذويب القيادي بجند الخلافة المؤيد لتنظيم «داعش».

وتواصل السلطات الأمنية المغربية تعقبها الجماعات الراديكالية في ظل استمرار وجود الخطر الإرهابي، وعلى الرغم من اعتمادها سياسة

استباقية أدت إلى الحد من وقوع هجمات، إلا أن الوضع الحالي في أفغانستان من شأنه رفع مستوى هذا الخطر.

ويرى مراقبون أن التنظيم يكثف نشاطه في الفضاء المغاربي-الساحلي، ويعتمد في ذلك على عدة نظريات منها منطق المبايعة والولاء الخاص بنظرية الذئاب المنفردة، بحيث يمارس الإرهاب عبر الأفراد الذين يعلنون ولائهم للتنظيم الأم (داعش).

عمليات التجنيد تتم حتى الوقت الراهن عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، سواء في تونس، أو المغرب والجزائر الذي يؤكد على أن بلاده مستهدفة من قبل الإرهاب والأطراف الداعمة له.

و انعدام الثقة وقلة التعاون بين البلدان المغربية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب يزيدان من تعقيد مواجهة مثل هذه التهديدات، وهذا من شأنه أن يجعل أمن المنطقة أكثر خطورة مما سبق، وأن يطيل أمد المعركة ضد التطرف.

في نفس الإطار،يؤكد مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية في المغرب حبوب الشرقاوي، أن تنظيم «داعش» الإرهابي» عرف «ولادة جديدة بمنطقة الساحل» التي يحذر من كونها «تسير في اتجاه أن تصير بؤرة من بؤر التوتر».

ويشدد المتحدث في حوار صحفي على ضرورة التعاون بين مختلف الدول لدرء خطر التهديدات الإرهابية، ويشيد في السياق بمستوى التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأميركية.

في وقت سابق،أكد الطيب البكوش الأمين العام لاتحاد المغرب العربي في حوار صحفي مع وكالة الأنباء الاسبانية بأن هنالك قضايا شديدة الأهمية تتطلب التنسيق والتعاون الجدي بين الدولتين الجارتين من قبيل مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية .

ودفع التخوف من عدوى الفوضى والإرهاب وانتقاله عبر الحدود، الدول الخمس الأعضاء في اتحاد المغرب العربي إلى تعزيز المراقبة الأمنية والعسكرية على الحدود المشتركة. كما أعلنت تونس في سنة 2016 عن مشروع لبناء سور على طول الحدود مع ليبيا لتمكينها من السيطرة ومراقبة تسلل المقاتلين والمهاجرين غير الشرعيين، والأسلحة والمخدرات إلى تونس.

إلى ذلك، يرى متابعون للشأن المغاربي أن الواقع الأمني المتأزم في المنطقة، والمتأثر بالأزمات قد خلق نوعا من الفراغ الأمني في المنطقة هو في الحقيقة نتاج أساسي لغياب التنسيق الأمني المغاربي المشترك رغم وجود بعض الإجراءات التي تفتقر إلى هيكلة حقيقية.

ويستوجب الوضع الراهن الذي تعيشه المنطقة أن تتظافر جهود حكومات هذه الدول لتبني استراتيجية موحدة ومنسقة لمواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف، وتفادى سياسة الانغلاق والتقوقع التي لا تخدم بشكل فعال نظام الأمن الجماعي الذي كان الاتحاد المغاربي يستهدف تقويته.

من جانب آخر،تعتبر مسألة الحدود من أكثر الملفات التي تزيد في تعقيد الوضع الأمني في المنطقة حيث أغلقت تونس رسمياً معبر رأس جدير الحدودي في شباط/فبراير 2016، بعد تدهور الوضع الأمني

عمليات التجنيد تتم حتى الوقت الراهن عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، سواء في تونس، أو المغرب والجزائر الذي يؤكد على أن بلاده مستهدفة من قبل الإرهاب والأطراف

في ليبيا غداة سلسلة من القصف الأميركي لمعسكر تدريب يديره تنظيم الدولة الإسلامية المعلنة ذاتياً في مدينة صبراتة الشمالية الليبية.

وكانت للإجراءات الأمنية التونسية المطّردة تبعات سلبية على المجتمعات المحلية الحدودية المعتمدة على كلٍّ من التجارة عبر رأس جدير والتهريب للحفاظ على البقاء. فمع كل حادث أمني يحمل بصمة العلاقة مع ليبيا، كانت السلطات التونسية تفرض مزيداً من القيود على النشاطات عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، حفّزت سلسلة من الاغتيالات التي طالت في العام 2013 شخصيات سياسية تونسية على يد جناة تونسيين كانوا يفرون إلى ليبيا، تونس العاصمة على تشديد قبضة إجراءات الأمن في المناطق الحدودية. لا بل خُوّل الجيش التونسي إقامة منطقة عازلة حول الحَيد الحدودي الجنوبي لتونس، حيث تتقاطع الحدود مع ليبيا والجزائر.

في ذات الصدد،أعلن وزير الخارجية الجزائري

رمطان لعمامرة أن بلاده قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب.

وقال لعمامرة إن الجزائر قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب بسبب ما وصفها بـ»أفعال عدائية متواصلة» من المغرب ضد الجزائر.

وأضاف أن «قطع العلاقات الدبلوماسية لا يعني بأي شكل من الأشكال أن يتضرر المواطنون الجزائريون المقيمون بالمغرب والمغاربة المقيمون بالجزائر من هذا القرار».

خلف قرار القطيعة الدبلوماسية بين الجارتين صدمة وسط الشعبين معا، وأجمعت أكثر من جهة عربية ودولية على موقف الأسف العميق والنداء إلى ترجيح صوت العقل والمصلحة العليا للشعبين الشقيقين أولا، والتشبث بمبادئ وأسس الحوار الدبلوماسي. وأعرب الاتحاد الافريقي عن استعداده لدعم أي مبادرة لاستئناف العلاقات بين الجزائر والمغرب.

خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة تسارعت الأحداث بشكل متواتر، ثم ترقبت الأنظار الجواب الجزائري على نداء ملك المغرب محمد السادس ودعوته إلى المصالحة وطي صفحة الماضي، عبر «إقامة علاقات قويّة، بنّاءة ومتوازنة» بين البلدين، وإعادة فتح الحدود المغلقة منذ صيف 1994.

إلى ذلك،يرى مراقبون أن الواقع الأمني المتأزم في المنطقة، والمتأثر بالأزمات قد خلق نوعا من الفراغ الأمني في المنطقة هو في الحقيقة نتاج أساسي لغياب التنسيق الأمني المغاربي المشترك رغم وجود بعض الإجراءات التي تفتقر إلى هيكلة حقيقية.

ويستوجب الوضع الراهن الذي تعيشه المنطقة أن تتظافر جهود حكومات هذه الدول لتبنى استراتيجية موحدة ومنسقة لمواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف، وتفادى سياسة الانغلاق والتقوقع التي لا تخدم بشكل فعال نظام الأمن الجماعي الذي كان الاتحاد المغاربي يستهدف تقويته.

وإذا ما توافرت الإرادة السياسية، يمكن للاتحاد المغاربي أن يعمل على توفير الأمن الشمولي والمجتمعي بدل الاقتصار على المفهوم الضيق للأمن والانتقال إلى دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص عمل للشباب وفتح آفاق للاستثمار وإنعاش المبادلات التجارية البينية داخل منظومة السوق المغاربية المشتركة. ومن ثم، يجب معالجة تلك القضايا في جميع أنحاء المنطقة المغاربية، ويمكن لنموذج الاتحاد، إذا ما تم دعمه، أن يوفر حلولا أكثر فعالية من أي حكومة بمفردها.

المهدوي: دول المغرب العربي حققت بعض الانجازات خلال 2021

رأى الأكاديمي والمحلل السياسي أحمد المهدوي، أن التدخلات الخارجية في الشؤون المغاربية أعاقت التقدم وازادت من حدة التوترات بين دول اتحاد المغرب العربي. وقال المهدوي في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، إن «تلك الدول المتدخلة في الشؤون المغاربية لديها أجندات أيديولوجية معينة تسعى لتحقيقها على أرض الواقع مما يسبب عرقلة واضحة أمام دول اتحاد المغرب العربي لاستكمال تفعيل اتحاد المغرب العربي»، معرباً عن أمله في أن يكون عام ٢٠٢٢ عام انفراجات وعودة العلاقات الحسنة بين دول المغرب العربي ككل... وإلى نص الحوار:

حوار/ همسة يونس

- بداية ما قراءتكم للتطورات السياسية في المغرب العربي خلال 2021؟

اعتقد أن أهم الملامح التي سيطرت على المغرب العربي عام 2021 هي، الخلاف الجزائري المغربي، والتقاربات المغاربية الليبية والجزائرية الليبية، والاصلاحات الدستورية التي قام بها الرئيس التونسي قيس سعيد وتجميده للبرلمان، والوضع السياسي المتشابك في ليبيا، وتأجيل الانتخابات، وهزيمة جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات المغرب.

-ماذا عن الأوضاع الأمنية في دول المغرب العربي في 2021؟

الأوضاع الأمنية في دول المغرب العربي شبه مستقرة باستثناء ليبيا التي مازالت تعاني من سطوة الميلشيات وانتشار السلاح، الأمر الذي له تأثير نسبي على الأوضاع الأمنية في تونس والجزائر من خلال تسلل

- الأوضاع الأمنية في دول المغرب العربي شبه مستقرة باستثناء ليبيا.

الإرهابين على الحدود وتهريب السلاح.

-التحولات فيما يتعلق بملف جماعة الإخوان في دول المغرب العربي، وتأثيراتها وانعكاساتها على هذه الدول خلال عام ٢٠٢١؟

اعتقد أن التغير الجوهري في خارطة سيطرة جماعة الإخوان المسلمين في المغرب العربي مهم وله تأثير كبير في رسم السياسة التي تتعامل بها دول المغرب العربي فيما بينها، خصوصاً فيما يتعلق بالتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، وأيضا في حل الأزمة الليبية فخسارتهم أخيراً في دول المغرب العربي تنذر بقرب انتهاء هذا التنظيم في شمال إفريقيا.

-هل حققت دول المغرب العربي خلال عام 2021 أي إنجازات ممكن ذكرها؟

نعم نستطيع القول بأن دول المغرب العربي حققت بعض الانجازات خصوصاً فيما يخص الإصلاح المؤسسي لدول الاتحاد طبعاً فيما عادا ليبيا التي مازلت تعاني من فساد مؤسسي وانقسام سياسي وتحتاج للكثير من أجل اللحاق بباقي دول الاتحاد.

-ما أبرز التحديات التي تواجهها المنطقة المغاربية؟

اعتقد أن أهم التحديات التي تواجه المغرب العربي الإرهاب والهجرة غير الشرعية والأوضاع الاقتصادية لبعض دول الاتحاد.

-إلى أي مدى يمكن تفعيل دول الاتحاد المغربي، وما الدور الذي يتوجب القيام به؟

في الوضع الراهن لا يمكن تفعيل دور اتحاد المغرب العربي الا فيما يخص التعاون الأمني المشترك وحماية حدود دول الاتحاد، ولكن هناك ملفات كثيرة ستبقى عالقة خصوصاً بعد توتر العلاقات بين المغرب والجزائر والانقسام السياسي وتشابك الوضع الليبي.

- من وجهة نظرك.. هل التدخلات الخارجية داعمة أم معرقلة؟

نعم التدخلات الخارجية تعيق التقدم وتزيد من

- خسارة الإخوان في دول المغرب العربي تنذر بقرب انتهاء هذا التنظيم في شمال إفريقيا.
- في الوضع الراهن لا يمكن تفعيل دور اتحاد المغرب العربي.

حدة التوترات بين دول اتحاد المغرب العربي، لأن تلك الدول لها أجندات أيديولوجية معينة تسعى لتحقيقها على أرض الواقع مما يسبب عرقلة واضحة أمام دول اتحاد المغرب العربي لاستكمال تفعيل اتحاد المغرب العربي.

-برأيك.. هل التوقعات المستقبلية لعام 2022 تحمل شيء من الإيجابية في العلاقات المغاربية أم العكس؟

نأمل أن يكون عام 2022 عام انفراجات وعودة العلاقات الحسنة بين المغرب والجزائر، واستكمال الاصلاحات الدستورية في تونس، وأن تنجز الانتخابات البرلمانية والرئاسية الليبية مع إنهاء حالة الانقسام والتشظي السياسي في ليبيا.

الرحيلي: اتحاد المغرب العربي هيكل ميت

أكد الخبير الاقتصادي التونسي حسين الرحيلي أن اقتصاديات دول المغرب العربي لا تملك قيمة مضافة رغم ما تمتلكه من ثروات نفطية وموارد طبيعية لكن الأنظمة التي سيطرت لفترات طويلة على السلطة في هذه الدول جعتها فقيرة ومطمع للقوى الأجنبية مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن اقتصاديات دول المغرب العربي تبقى دوما مرتبطة بطبيعة الأوضاع السياسية والخيارات الاقتصادية للطبقة الحاكمة.

إلى نص الحوار

سوزان الغيطاني

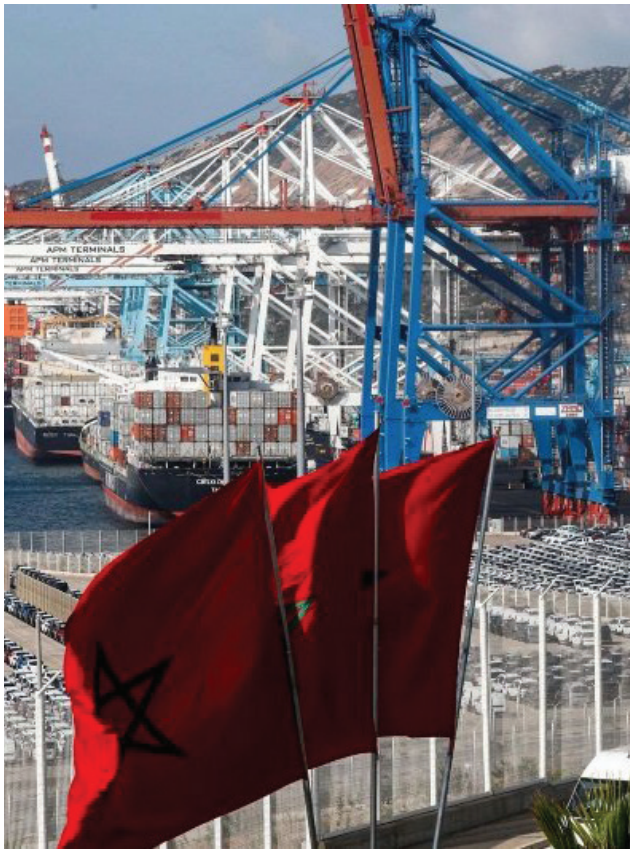

اقتصاديات دول المغرب العربي ريعية لا تملك قيمة مضافة عالية رغم ما تزخر به هذه البلدان بالرواتب النفطية والموارد الطبيعية.

كيف تنظر إلى الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي بشكل عام؟

اقتصاديات دول المغرب العربي ريعية لا تملك قيمة مضافة عالية رغم ما تزخر به هذه البلدان بالرواتب النفطية والموارد الطبيعية لكن الخيارات الاقتصادية وطبيعة الأنظمة الكليانية التي تسيطر ولفترات كبيرة على السلطة جعلتها دول فقيرة ومطمع للقوى الأجنبية والدول الغنية

ما أسباب الأزمة الاقتصادية في تونس برأيك؟ وما السبيل لحلها؟

الازمة الاقتصادية في تونس ليست بالجديدة بل تواصل لأزمة هيكلة منذ عقود مرتبطة بفشل الخيارات الاقتصادية التي تم تركيزها منذ بداية السبعينات وزادتها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 تعمقا وفقرا وتهميشا مع انتشار مافيا السلطة التي ارتبطت بعائلة بن علي وبعد 14 جانفي تواصلت نفس الخيارات بل اتسعت دائرة الفساد فأدت إلى

اقتصاديات دول المغرب العربي ستبقى مرتبطة بالدول المهيمنة على هذه الدول سياسيا واقتصاديا .

تعليق الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع غياب برامج وبدائل حقيقية لدى المافيات الحاكمة الجديدة.

إلى أي مدى ترى أن المشهد الاقتصادي في ليبيا يتجه نحو التعقيد؟

الوضع الليبي يبقى مرتبط بانفراج الأوضاع السياسية وبالتالي فإن الوضع الاقتصادي لن يتغير مادام الوضع السياسي يراوح مكانه ومادامت المليشيات ونطق السلاح هو المسيطر على المشهد وأرى أن هذا الوضع يخدم مصالح مافيا السلاح وتهريب النفط المرتبطة بعد دول إقليمية وغربية.

هل تتوافق مع الرأي القائل بأن المغرب تمر بأزمة اقتصادية طاحنة؟

المغرب يعتبر الدولة الأقل سوء من حيث الوضع الاقتصادي نظرا لاستمرار الوضع السياسي وتجاوز المغرب مرحلة ما يسمى بالربيع العربي بأقل الأضرار ويبقى أن جائحة كورونا وتعقد الأوضاع بالصحراء الغربية وتفاقم الأزمة السياسية والدبلوماسية مع الجزائر سيمثل تحديات اقتصادية للمغرب في ا لمستقبل .

كيف يمكن لاتحاد المغرب العربي المساهمة في حل هذه الأزمات؟

اتحاد المغرب العربي هيكل ميت لا يمكنه أن يغير من الأوضاع حيث أن اقتصاديات دول المغرب العربي تبقى دوما مرتبطة بطبيعة الأوضاع السياسية والخيارات الاقتصادية للطبقة الحاكمة

برأيك ما مستقبل اقتصادات دول المغرب العربي في ظل الأزمات المتلاحقة؟

ما دامت الأوضاع السياسية على حالها فإن اقتصاديات دول المغرب العربي ستبقى مرتبطة بالدول المهيمنة على هذه الدول سياسيا واقتصاديا .

كـركـاتيـر